اقتصاد

وزير المالية في حديث مطول حول الموازنة لـ«الوطن»:

مصادر تمويل الموازنة العامة ٢٠١٩ تعتمد بالكامل على الموارد المحلية

كتلة الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الإداري والمتقاعدين ٦٧٦,٨ مليار ليرة

حاوره عبد الهادي شباط

بمعدلات زيادة وأرقام تجاوزت مثيلاتها في السنوات السابقة رسمت الموازنة العامة للعام ٢٠١٩ لنفسها خصوصية مختلفة، لكن ما وراء هذه الزيادة في الأرقام والمعدلات؟ وما مؤشراتها ومدلولاتها؟ وكيف ستنعكس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؟ خاصة وأن لهجة الحكومة مازالت مرتفعة حول الدعم الحكومي بينما نجد أن مؤشراته الرقمية في الموازنة غير ذلك.

ولماذا تراجعت حصة المعونة الاجتماعية من ١٥ إلى ١٠ مليارات ليرة؟ ولمَ غاب دعم الكهرباء بشكله الصريح عن الموازنة؟ ليبقى الأهم هو الإضاءة أكثر حول منهجية وأولويات الإنفاق التي اعتمدتها الموازنة للعام القادم.

كل ذلك وغيرها من التساؤلات المتعلقة بموازنة العام القادم كانت محور حديث «الوطن» مع وزير المالية مأمون حمدان، وفيما يلي نص الحوار:

• بداية سيادة الوزير كيف تقيمون موازنة ٢٠١٩ مقارنة بسنوات الحرب لجهة إجمالي الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والدعم؟

مما لاشك فيه بأن الأزمة والحرب الكونية التي تعرض لها بلدنا الحبيب قد أثرت على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على المستوى المعيشي للمواطنين.

وقد بدا هذا الأثر واضحاً على الموازنة العامة للدولة من خلال ارتفاع نسب العجز خلال سنوات الحرب، فقد انخفضت الموارد نتيجة تقلص المطارح الضريبية الناجمة عن انخفاض حجم النشاط الاقتصادي والخسائر الكبيرة التي لحقت بأعمال المنشآت والشركات العامة والخاصة وكذلك تراجع الإيرادات الأخرى للخزينة العامة وأهمها الإيرادات النفطية والسياحية وغيرها.

ففي عام ٢٠١١ بلغ الإنفاق المقدر في الموازنة العامة للدولة ٨٣٥ مليار ل.س لتصل إلى مبلغ ٣٨٨٢ مليار ل.س في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ في حين أن العجز المقدر في عام ٢٠١١ كان بمبلغ ١٨٦ مليار ل.س ليصل في عام ٢٠١٩ إلى مبلغ يقدر بحوالي ٩٤٦ مليار ل.س.

صحيح أن العجز قد تفاقم بشكل كبير لكن بالمقابل فإن هذا الأمر يدل على قوة الدولة السورية في مواجهة الأزمة وبالاستمرار في تلبية متطلبات الصمود والإنفاق وفي تقديم كافة الخدمات والدعم للسلع الأساسية وبالتالي فإن موازنة عام ٢٠١٩ والتي تزيد على عام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٩٥ مليار ل.س وبنسبة زيادة قدرها ٢١,٨١٪ جاءت لتؤكد استمرار الدولة السورية في تقديم خدماتها والاستمرار في الدعم الاجتماعي والعمل على دفع عجلة الإنتاج في جميع القطاعات لاسيما القطاعات الصناعية والزراعية حيث بلغ حجم الاعتمادات الاستثمارية في عام ٢٠١٩ مبلغ ١١٠٠ مليار بزيادة قدرها ٢٧٥ ملياراً عن عام ٢٠١٨ فموازنة عام ٢٠١٩ هي موازنة توسعية تتجه نحو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• على أي أساس تم تحديد تلك القيم التقديرية لإنفاقها خلال عام ٢٠١٩؟

يبدأ إعداد الموازنة العامة للدولة في الشهر السابع من كل عام ببلاغ يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء يوزع على الجهات العامة يحدد به مجموعة من الإجراءات والتدابير والأسس الواجب مراعاتها والأولويات المطلوبة للمشاريع الاستثمارية من تلك الجهات ومرفق بهذا البلاغ نماذج استمارات وبيانات تفصيلية يطلب من الجهات العامة التقيد بها ومن ثم تقوم كل وزارة بإعداد مشاريعها المطلوبة واعتماداتها الجارية بالتنسيق مع الجهات التابعة لها من أصغر وحدة إدارية إلى الأعلى ليتم فيما بعد في مطلع الشهر السابع مناقشة الاعتمادات الجارية والاستثمارية لكل وزارة مع الجهات التابعة لها في وزارة المالية مع اللجان الفنية المشكلة من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وعند الانتهاء من ذلك يتم عقد اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط والاجتماعي وعلى مدار يومين ليقوم بمراجعتها وتقييمها وإقرارها.

• ما مصادر تمويل موازنة عام ٢٠١٩ وإلى أي درجة يتم الاعتماد على الدين؟

تعتمد مصادر تمويل موازنة عام ٢٠١٩ بالكامل على الموارد الداخلية (الإيرادات المالية للدولة) بالإضافة إلى الاعتماد على المديونية الداخلية من مصرف سورية المركزي عن طريق سندات موضوعة في التغطية النقدية ولا يمكن تحديد مقدار الاعتماد على الاستدانة من المصرف المركزي لأن ذلك مرهون بتطور العجلة الاقتصادية والإنتاجية والتنموية ومدى التحصيل الضريبي ونحن متفائلون في تحسين الإيرادات العامة للدولة عاماً بعد عام وعودة الإنتاج النفطي إلى ما كان عليه وتنشيط التصدير بعد فتح المعابر الحدودية.

• ما الجديد في آلية إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٩ مقارنة بما سبق خاصة وقد صرحتم في وقت سابق بوجود تطور في إعداد الموازنة العامة؟

يحكم إعداد الموازنة العامة الآليات التي حددها القانون المالي الأساسي بالاعتماد على موازنة البنود وهنالك طرق مختلفة في العالم لإعداد الموازنات ولكل طريقة لها سلبياتها وإيجابياتها لكن الجديد الذي تم اتباعه في الموازنة هو التركيز على الأولويات.

تعقد اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال العام بشكل ربعي لمتابعة تنفيذ الموازنة ومراجعة تقيم الخطط والبرامج والمشاريع لكل جهة وإلى أين وصلت، حيث كان يعقد المجلس سابقاً مرة واحدة في العام.

ولابد من الإشارة إلى أن الجديد هو ليس في آلية إعداد الموازنة بل ما تضمنته موازنة عام ٢٠١٩ من أولويات ورؤى وأهداف تنموية ودعم للقطاعات الاقتصادية الخاصة (الزراعية والصناعية والسياحية..) إضافة إلى الاستمرار بالدعم الاجتماعي المقدم وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية وتأمين فرص العمل والنهوض بالواقع الاقتصادي ودفع عملية الإنتاج.

• ما رأيكم بالآراء المطالبة بإعادة هيكلية الموازنة بشكل كامل وهل هنالك نية حقيقية للمضي قدما في تطوير الموازنة وهيكليتها ومتى تتوقع ذلك؟

هناك طرق متعددة في العالم لإعداد الموازنة العامة ولكل طريقة مزايا ومساوئ وإن وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي عندما تعد الموازنة العامة تقومان بذلك بالتنسيق مع جميع الوزارات والجهات العامة ونحن نرحب بأية آراء جديدة لتطوير الأسلوب المعتمد في إعداد الموازنة سواء من الوزارات أو من المهتمين والباحثين والاقتصاديين بغية الارتقاء بالموازنة العامة وهيكليتها إلى أفضل السبل والأهداف المتوخاة منها ونحن ومنذ تولينا لوزارة المالية وضعنا نصب أعيننا تطوير هيكلية الموازنة العامة للدولة من خلال الأتمتة الشاملة لكل عملياتها والربط الكامل مع الوزارات والجهات العامة وكذلك إعادة النظر بالتبويب المتبع وآلية الارتباط لبعض الجهات بالموازنة والسعي لتطبيق المبادئ الكاملة التي تقوم عليها الموازنة وهناك لجان فنية مشكلة لهذه الغاية ولكن هذا الأمر يحتاج إلى بعض الوقت من الصعب تحديده وهو مرهون بتغير الأنظمة والقوانين لجميع الجهات.

• ينتقد العديد من المتابعين مبالغ الدعم الاقتصادي وذهب البعض إلى أن الحكومة لا تدعم سوى الخبز فقط كيف تعلقون على ذلك؟

كل من يقرأ الموازنة يتضح له الدعم المباشر للسلع الأساسية (الخبز- المشتقات النفطية- الكهرباء) بالإضافة إلى دعم التعليم ومجانيته في كل المراحل وكذلك الطبابة المجانية وسابقاً كان الدعم للسلع الأساسية ولغاية موازنة ٢٠١١ لا يظهر في الموازنة العامة للدولة كان يعالج وفق قوانين التشابكات المالية إلا أنه ومن موازنة عام ٢٠١٢ أصبح الدعم يظهر وبشكل واضح في موازنة الدولة وأن مبالغ الدعم تتغير من عام لآخر في ضوء تقلبات الأسعار العالمية وتغيرات سعر الصرف وثقافة الاستهلاك وترشيده من قبل المواطنين وقد بلغ حجم الدعم المقدر في موازنة عام ٢٠١٩ مبلغ /٨١١/ مليار ل.س وهو يشتمل على ٤٣٠ مليار ليرة لدعم المشتقات النفطية و٣٦١ مليار ليرة لدعم الدقيق التمويني و٢٠ مليار ليرة لكل من صندوق الدعم الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية

وإذا تمت إضافة دعم الطاقة الكهربائية البالغ ٧٠٠ مليار لأصبح مبلغ الدعم ١٥١١ ملياراً.

• هل هنالك دعم حقيقي للمواطن بعد انخفاض حصة صندوق المعونة الاجتماعية من ١٥ ملياراً إلى ١٠ مليارات؟

بداية يجب أن نميز بين الدعم الذي تقدمه الدولة للدقيق التمويني والمشتقات النفطية والطاقة الكهربائية والذي كما بينا سابقاً في مشروع موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٥١١ مليار ل.س وكذلك الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية شبه المجانية وبين الدعم أو بتعبير أفضل المعونات التي يقدمها الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.

ففي الحالة الأولى فإن الدعم هو عام وشامل ومستمر وغير مشروط يستفيد منه كل المواطنين أما الدعم من خلال الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية فهي معونات خاصة ومستهدفة نحو شرائح محددة ومستفيدة منها فالصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية قد صدر بالمرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠١١ ومن بعض مهام الصندوق العمل على حماية الأفراد والأسر المستهدفة ورعايتها وتمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً من خلال برامج ينفذها و تعزيز تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه من خلال ربط المعونات المقدمة من الصندوق بالتزامات تنموية من قبل المستفيدين تتعلق بالصحة والتعليم وغيرها.

وبالتالي فإن الأمر مختلف في مفهوم الدعم والمعونة بين الحالتين وأن تخفيض مبلغ المعونة المخصصة للصندوق الوطني من مبلغ ١٥ مليار ل.س عام ٢٠١٨ إلى مبلغ ١٠ مليارات ل.س عام ٢٠١٩ لا يعني تخلي الدولة عن تقديم المعونات للشرائح المستفيدة من خدمات الصندوق أو تخفيضها ويمكن وبكل سهولة عند عدم كفاية المبلغ المرصد للصندوق في عام ٢٠١٩ والبالغ ١٠ مليارات ل.س أن تضاف له مبالغ إضافية فوراً عن طريق إجراء المناقلات.

• هنالك من يصف الموازنة بالوهمية أو المبالغ في أرقامها لجهة أن التنفيذ بالكاد يصل إلى ٥٠ بالمئة من المعتمد إنفاقه كما هو حاصل سابقاً في موازنات الحرب في رأيكم وأين نتائج الاتفاق؟

بداية نحب أن نوضح بأنه لا يوجد في الأدبيات الاقتصادية عند وضع موازنة الدولة ما يعرف بمصطلح الموازنة الوهمية إنما المصطلح الأصح هو موازنة تقديرية بجانبيها (النفقات والإيرادات) لسنة مالية قادمة فالدولة عندما تخطط لوضع موازنة لسنة قادمة تقوم بتقدير احتياجاتها من النفقات المقدرة لها وهي الرواتب والأجور والتعويضات والنفقات الإدارية (كنفقات الكهرباء والمياه والأدوية والصيدليات والقرطاسية والتدفئة ونفقات خدمة الدين والمساهمات في مختلف الأنشطة..) ونفقات المشاريع الاستثمارية المخطط لها والمعتمدة كما وتقدر الإيرادات الممكن تحصيلها خلال السنة القادمة والفرق بين تقديرات الإنفاق والإيراد أما أن يكون عجزاً، ويكون فائضاً منوهين إلى أن تقديرات كل من النفقات والإيرادات تستند إلى أسس ومعايير وأولويات موضوعة بشكل مسبق في ضوء الاحتياجات الهامة والضرورية لاستمرار عمل الوزارات والجهات العامة ونشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ككل.

أما من حيث نسب التنفيذ وخاصة خلال سنوات الحرب الكونية الجائرة على بلدنا الحبيب فقد حكمتها الكثير من الظروف المتمثلة في نقص الموارد المالية نتيجة الدمار الكبير الذي طال القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة وكذلك الحصار الاقتصادي المفروض علينا وتقلبات الأسعار وسعر صرف الدولار وغيرها من العوامل.

أما فيما يتعلق بالشق الأخير من سؤالكم أين نتائج الإنفاق نعود لنقول إن صمود جيشنا العظيم خلال سنوات الحرب وتحريره لمعظم الأراضي السورية وعودة الأهالي المهجرين لمناطقهم وتأهيل البنى التحتية من مياه وطرق وجسور وسكك حديدية وكهرباء ومدارس ومشاف وبناء السدود والسدات المائية ودعم الزراعة والثروة الحيوانية والاستمرار بتقديم الدعم وتقديم الخدمات العلاجية والتعليمية وتأمين فرص العمل وخاصة لذوي الشهداء وعودة عجلة الإنتاج للعديد من المصانع والمعامل والمناطق الصناعية.. هو بلا شك نتيجة للإنفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة للدولة.

• ما أولويات الإنفاق في موازنة عام ٢٠١٩ وعلى أي أساس يتم تحديد تلك الأولويات؟

انطلاقاً من أن الاقتصاد السوري يواصل تحسنه التدريجي وعودة الكثير من الفعاليات الاقتصادية إلى العمل بعد أن توقف بعضها لسنوات، وعلى اعتبار الموازنة العامة للدولة أحد أهم أدوات السياسة المالية، فقد استند مشروع موازنة عام ٢٠١٩ إلى مجموعة من الأولويات تم وضعها وفقاً لعدة أسس، تتمثل باستكمال تنفيذ المشاريع التي توقفت بفعل الإرهاب وفق أولويات تضمن دفع العملية الإنتاجية وتساهم في التأسيس السليم في مرحلة النهوض الاقتصادي، ودعم قواتنا المسلحة، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الإنفاق العام النوعي بالشكل الذي يخدم عملية التنمية.

إضافة إلى تأمين متطلبات عمل المؤسسات الحكومية على كامل الجغرافية السورية، والاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين جودتها، وتوجيه الوفورات المحققة نحو بنود ذات بعد اجتماعي بما يخدم الرؤية العامة للفترة المقبلة كالاستثمار في التعليم وتحسين جودة خدمات الصحة العامة، وتوفير فرص عمل جديدة، ودعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج والتصدير.

• لماذا حصة إعادة الإعمار ما زالت عند ٥٠ مليار ل.س كما هو في الموازنات السابقة؟

لاشك أن إعادة إعمار ما دمرته الحرب الجائرة على سورية يحتاج إلى موازنات ضخمة وكبيرة يفوق المبلغ المرصد بكثير وأن عملية إعادة الإعمار لا يمكن أن تتم في فترة قصيرة وأن المبلغ المرصد لإعادة الإعمار هو للتعويض عن جزء من الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمباني منوهين إلى أنه قد تم إضافة مبلغ ٥٠ مليار ل.س هذا العام إلى المبلغ المرصد ليصبح الإجمالي ١٠٠ مليار ل.س وأنه يمكن كذلك إضافة مبالغ جديدة خلال العام القادم مشيرين إلى أن هنالك مبالغ مرصدة لإعادة الإعمار ضمن موازنات الوزارات والجهات العامة.

• لماذا تأخر قطع حسابات الموازنات السابقة وهل سيعالج الموضوع قريباً؟

تأخر قطع الحسابات الموازنات العامة للدولة لأسباب يعرفها الجميع وهي نتيجة الدمار الذي حل بالمنشآت الحكومية والدوائر المالية وسيطرة المجموعات الإرهابية على عدد من المحافظات وفقدان البيانات المالية وأوامر الصرف المحفوظة وتدمير للنسخ الالكترونية في ماليات المحافظات، الأمر الذي حال دون إنجاز قطع الحسابات في مواعيده المحددة، وقد صدر مؤخراً قطع حساب موازنة عام ٢٠١٢ كما تم الانتهاء من إنجاز قطع حسابات موازنة عام ٢٠١٣ وسيتم في العام القادم عرضها بصيغتها النهائية مع العمل بالتوازي على إنجاز قطع حسابات موازنة عامي ٢٠١٤-٢٠١٥.

• ما كتلة الرواتب والأجور في موازنة عام ٢٠١٩ وهل من تغير فيها؟

قدرت كتلة الرواتب والأجور والتعويضات للعاملين في القطاع الإداري والمتقاعدين لدى مؤسسة التأمين والمعاشات بمبلغ وقدره ٦٧٦,٨٤ مليار ل.س موزعة إلى مبلغ ٤٨٢,٦١ مليار ل.س رواتب وأجور العاملين في القطاع الإداري ومبلغ ١٩٤,٣٢ مليار ل.س للمتقاعدين لدى مؤسسة التأمين والمعاشات والزيادة في هذه المبالغ ناجم عن فرص العمل المقدرة في عام ٢٠١٩ في القطاع الإداري وكذلك الزيادة في التعويضات والزيادة الناجمة عن زيادة الرواتب للمتقاعدين العسكريين الذين يتقاضون رواتبهم من مؤسسة التأمين والمعاشات، منوهين إلى أن هذه المبالغ ليست الكتلة الإجمالية للرواتب والأجور في سورية، بل هناك رواتب العاملين في القطاع الاقتصادي والقطاع البلدي وكذلك المتقاعدون لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والذين يتقاضون جميعاً رواتبهم من موازناتهم المستقلة وهي خارجة عن الموازنة بحكم الأنظمة والقوانين المالية.

• لماذا لم تلحظ موازنة عام ٢٠١٩ موضوع دعم الكهرباء، فهل الكهرباء غير مدعومة أم ماذا؟

بالطبع إن الكهرباء مدعومة مثلها مثل المشتقات النفطية والدقيق التمويني وقد أشرنا سابقاً بأن مبلغ الدعم الإجمالي المقدر في عام ٢٠١٩ يبلغ ١١٥١ مليار ل.س منه مبلغ ٧٠٠ مليار ل.س للطاقة الكهربائية والسبب في عدم إظهاره في موازنة عام ٢٠١٩ هو بأنه سيتم معالجته وفق قوانين التشابكات المالية.

• هل استفادت الوزارة من ملاحظات أعضاء مجلس الشعب خلال مناقشة الموازنة للعام الجاري أثناء إعداد مشروع موازنة العام القادم، وكيف؟

لاشك بأن توصيات السادة أعضاء مجلس الشعب حول موازنة الدولة هي محط اهتمام ليس فقط وزارة المالية، بل محط اهتمام الحكومة بأكملها وذلك في إطار التنسيق المستمر بين عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك من خلال تنفيذ تلك التوصيات من قبل الوزارات ومعالجة الخلل في المواضيع المشار إليها من قبل السلطة التشريعية.

• ما تقييمكم لسعر الصرف المحدد في موازنة عام ٢٠١٩ وكيف ينعكس انخفاض قيمة الليرة عن السعر المحدد؟

لابد من اعتماد سعر صرف للدولار في مشروع الموازنة، وهو يحدده مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي وذلك بناء على دراسات فنية خاصة بالمجلس ويتم اعتماده في مجلس الوزراء، وقد تم تحديده في موازنة عام ٢٠١٩ بمبلغ ٤٣٥ ل.س، ويستخدم هذا السعر في احتساب مبالغ القطع اللازمة لتلبية احتياجات الجهات العامة وتمويل المستوردات فقط وليس لجميع الاعتمادات، ولابد من الإشارة إلى أن تحديد سعر الصرف لفترة مستقبلية يبقى معتمداً على التقدير، وبالطبع فإن لتغيرات وتقلبات سعر الصرف أثر على حجم المبالغ المطلوبة من مختلف الجهات من القطع سواء بالارتفاع أم بالانخفاض وفي الحالتين سيتم التعامل مع كل حالة أصولاً.

- ١٥١١ مليار ل.س للدعم منها ٧٠٠ مليار للكهرباء و٤٣٠ للمشتقات النفطية و٣٦١ للدقيق
- التصدي للعجز في الموازنات العامة مؤشر على قوة الدولة
- الدعم الحكومي بدأ يظهر في الموازنات العامة مع العام ٢٠١٢
- وصف أرقام الموازنة بالوهمية غير صحيح وهي أرقام تقديرية لسنة مالية مقبلة
- استكمال المشروعات المتوقفة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أولويات الإنفاق
- تمت إضافة ٥٠ مليار ليرة لحصة إعادة الإعمار لتصبح ١٠٠ مليار ليرة وهي موجهة للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمنشآت والمباني
- تخفيض حصة المعونة الاجتماعية لا يعني تخلي الدولة عن تقديم المعونات ويمكن زيادة المبلغ المخصص لذلك وقت الحاجة
- تأخر قطع الحسابات سببه ظروف الحرب والدمار الذي طال العديد من المنشآت الحكومية والدوائر المالية
- توصيات مجلس الشعب كانت محط اهتمام الحكومة لإنجاز الموازنة العامة
- التعامل مع تقلبات سعر الصرف يكون وفق الأصول